

# مسابح الصيف... أسعار حارقة كشمس تموز

سؤالٌ بديهي بات يُطرح مع بداية كل موسم صيف: هل ترتفع أسعار الدخول الى المسابح الخاصة؟ وإلى متى تبقى أسعار المأكولات والمشروبات في هذه المنتجعات مصيدة تستنفد جيوب المواطنين اللبناني؟



البحر ملك عام لجميع المواطنين إلا في لبنان (مروان طحطح)

الأسعار، فمن المفروض أن تؤمن الدولة المسابح المجانية للمواطنين، فماذا يمكن للبناني أن يفعل خلال موسم الصيف الحار غير التوجه الى المسابح؟ لكن، أصبح البحر لفئة دون سواها، أما طلاب الجامعات، فعليهم أن يدخروا من مصاريفهم إذا أرادوا قصد احد المسابح الخاصة نهاية الأسبوع.

من جهة أخرى، يقول ابراهيم سعيد وهو رب أسرة مؤلفة من اربعة اشخاص "ان الغلاء لا ينحصر فقط على تسعيرة المسابح بل أيضاً الأكل داخلها، هناك مسابح تأخذ تسعيرة الواحد 25 و35 الف ليرة لبنانية للشخص الواحد. مع عائلة مكونة من 4 اولاد كيف ستدبر هذه العائلة امرها؟ وداخل المسابح أسعار المأكولات والمشروبات خيالية، لذلك من الضروري فرض رقابة جديده على أسعار الطعام، الى جانب إقامة مسابح شعبية لائقة، كما في كل دول العالم".

اما رين قرقمان، فتعتبر ان "الأسعار خيالية، فكل مرة تذهب مع ولديها القاصرين الى احد المنتجعات الخاصة تتكلف حوالي 150 دولاراً، وهذا يوازى تقريباً نصف الحد الأدنى في لبنان، والمسابح لا ترحم احداً، والأمر برأيها كفر ان كانت أسعار المسابح او أسعار المأكولات داخلها. "كيف يمكن اليوم لعائلة ذات دخل محدود أن تتوجه الى تلك المسابح ام أصبحت للاغنياء فقط؟".

عن أسعار الطعام المرتفعة داخل المنتجعات السياحية يقول كريستوفر الحاج: "أنها مرتفعة جداً، إذ تتخطى أضعاف أسعار النوعية عينها في الخارج. وهذا أمر غير منطقي بخاصة عندما يدفع الشخص ثمن دخول باهظاً، أقل ما يجب فعله هو مراعاة المواطن بسعر الطعام والشراب".

من جهة أخرى، يقول شادي خليل: "أنه يقصد منتجعات تبلغ كلفة الدخول اليه 30 ألف ليرة، وهذا السعر، إذ يبدو مرتفعاً إلى حد ما، غير أنه يبقى أرخص من بعض المنتجعات حيث يصل السعر إلى 50 ألف ليرة. لأن المسابح التي تعتبر ذات مستوى متوسط إضافة الى المسابح العادية التقليدية لا تؤمن خدمات جيدة اجمالاً".

في كل دول العالم من دون استثناء البحر ملك عام لجميع المواطنين، غير ان لبنان لم يترك من شاطئه سوى بضعة أمتار قليلة مخصصة للمسابح الشعبية، حارماً بذلك ابناءه الفقراء وغير الميسورين حتى من مياه بحره، التي هي ملك للجميع قبل أن تصبح ملكاً للبعض فحسب.

بوضع سياستها للأسعار. انطلاقاً من هنا، يبقى الخيار للمواطن اللبناني الذي يقرر أين يذهب، بحسب ذوقه وقدرته المادية. ويتابع: "في ما يتعلق بدور النقابة، فهي تعطي توجيهات وتوصيات بوجوب وضع حد معين للتسعيرة لكنها لا تستطيع فرض الأمر، فيفض المؤسسات المرتفعة الاسعار تعتمد على تأمين كل وسائل الراحة والرعاية وهذا أمر مكلف. لذا، فالمسؤولية تقع على مرتادي هذه الأماكن. بالمقابل، فإن الشخص المتوسط الدخل يستطيع أن يقصد مسابح جيدة تمتاز بالنظافة وتلتزم شروط السلامة العامة بكلفة زهيدة، فليست كل المسابح مصنفة بخمس نجوم".

## امتعاض بالجملة

يُرى بين محبي الشاطئ والمسابح والنشاطات الصيفيّة عموماً، امتعاض من الأسعار المرتفعة التي بصفتها البعض بأنها خيالية، والبارز أن الولوج الى الشواطئ والمنتجعات السياحية أصبح حكرًا على الأغنياء والسياح، إذ يدفع هؤلاء مبالغ تكاد تكون خيالية للاستمتاع بالرمال والمياه، أما الفقراء فيكتفون بالسباحة في الجانب الآخر من البحر، حيث عمليات التنظيف شبه غائبة، وحيث ادنى وسائل الأمان غير متوافرة.

من جهتها، تعتبر ربيكا القسيس وهي طالبة في الجامعة "أن أرقى مسابح دول العالم ليست بهذه

لدرجة المسبح والخدمات المقدمة فيه. غير ان 60% من المنتجعات البحرية هي من فئة الثلاث أو الأربع نجوم، وهي بالتالي تتقاضى أسعاراً مدروسة لا تتعدى الـ 20 ألف ليرة لبنانية. في المقابل هناك مؤسسات كبيرة خمس نجوم وهي التي تبلغ تعرفتها بين 35 و50 ألف ليرة لبنانية. غير ان اللبناني يحب ان يميز نفسه فهو يذهب برضاه الى اعلى الاماكن ثم يشكو من الغلاء".

ويضيف بيروتي ان "كل المؤسسات مرغمة على اعلان أسعارها التي تكون مصدقة من قبل وزارة السياحة، عملاً بمبدأ المضاربة المسموح به. اما مراقبة اعمال هذه المؤسسات فتكون من قبل وزارات السياحة والاقتصاد والصناعة والصحة، فالأسعار في لبنان تراقب من وزارة السياحة، ولكنها تبقى حرة، وتبقى كل مؤسسة حرة



تتخطى تكلفة اليوم الواحد في مسبح خاص 50 الف ليرة للشخص (مروان طحطح)



## أيقون صيفي

مع بداية موسم كل صيف، التساؤلات كثيرة والجواب واحد. لكل شيء ثمنه في لبنان، بما في ذلك المياه والرمل والشمس، وربما حتى الهواء. ولا عجب في أن يغرق الناس في الديون أو ينكفون عن الطعام لمدة شهر في سبيل تمضية يوم واحد في مسبح خاص أسعاره أقل ما يمكن القول عنها إنها حارقة لا بل لادعة، أكثر بكثير من اشعة شمس الصيف!

بين رسوم الدخولية ومصاريف الأكل والشرب تتخطى تكلفة اليوم الواحد 50 ألف ليرة للشخص الواحد، فكيف الحال إذا كان عدد أفراد الأسرة أربعة أو خمسة؟

هل أصبحت السباحة على شواطئ لبنان حكرًا على الأغنياء فقط، علماً أن الغالبية الساحقة من المنتجعات تخالف القانون القاضي بجعل البحر ملكاً للعموم؟

لا تزال الأسعار تلهب جيوب المواطنين الذين أثقل تردّي الأوضاع الاقتصادية كاهلهم، وأصبحوا يفكرون ويحسبون ألف حساب قبل

**تتفاوت أسعار دخول المنتجعات البحرية بحسب عدد نجومها، بما لا يقل عن 15 دولاراً كحد أدنى ويصل سعر الدخول الى 50 دولاراً.**

ارتياح المسابح الخاصة. فالبحر لم يعد ثروة عامة يتمزج على رماله الناس، ويتمتعون بشمسه ودفء مياهه، بل أصبح ملكاً لمن ابتلعه بلا حسيب أو رقيب. هؤلاء يزدون التسعيرة وينتفون النخب المالية لدخول مسابحهم الخاصة والغالية، كما ويتحكمون بالموارد التي أتمع الله علينا بها لحصد الثراء السريع حتى التخمّة.

هذا الواقع دفع بكثير من العائلات الى استبدال النشاطات البحرية بأخرى سعياً منها إلى ادخار القرش الابيض الى اليوم الاسود بما ان تكلفة دخول عائلة الى مسبح خاص قد تتخطى 200 الف ليرة.

أما الأسر المحدودة الدخل، فكلقة زيارتها البحر تضاهي نحو 15% من راتب العائلة، من دون احتساب الأثمان الباهظة لمياه الشرب، والطعام وغيرها. أما البحث عن مسابح شعبية خالية من الأوساخ والنفايات والمياه الملوثة، فمن سابع المستحيلات.

## دور الوزارة محدود

في هذا الإطار يشير وزير السياحة

## أسعار خيالية

إذا تمت مقارنة أسعار الولوج الى المنتجعات السياحية للسباحة بين لبنان ودول أخرى، نجد أنها مرتفعة لا بل مرتفعة جداً علماً أننا لسنا في جزر المالديف ولا في هاواي ولا في غيرها.

أكثر من 300 من المنتجعات البحرية الممتدة على طول الساحل اللبناني تتفاوت أسعارها بحسب عدد نجومها، وبحسب الطبقة الاجتماعية لقاصديها. فيما تقارب الأسعار الأزهد ما لا يقل عن 15 دولاراً "دخولية" وقد يصل سعر الدخول الى 50 دولاراً كلما ازداد عدد النجوم الحائز عليها المنتجع.

في سياق متصل، يشير جان بيروتي، رئيس نقابة المؤسسات السياحية البحرية وأمين عام اتحاد النقابات السياحية في لبنان الى أنه ليس هناك زيادة في الأسعار هذه السنة، فهي لا تزال على حالها كما في السنوات السابقة. هذا وتتفاوت الأسعار بين مسبح وآخر نظراً